العرب
الجمعة 2019/11/01
السنة 42 العدد 11515

الخلاف الأميركي الصيني يتجاوز التجارة إلى النبش في الشيوعية

واشنطن تتهم بكين بممارسة القمع في سجن مسلمي الأويغور

تكشف تصريحات وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، التي أدلى بها الأربعاء، عن محاولة واشنطن استكشاف نوايا بكين قبل إبرام اتفاق تجاري معها بعد حرب تجارية طويلة الأمد، حيث اتهم بومبيو الصين بمعاداة الولايات المتحدة ومحاولة التدخل في شؤونها الداخلية، ما يمكن أن يصب الزيت على الحرب الدائرة بين القوتين العالميتين.

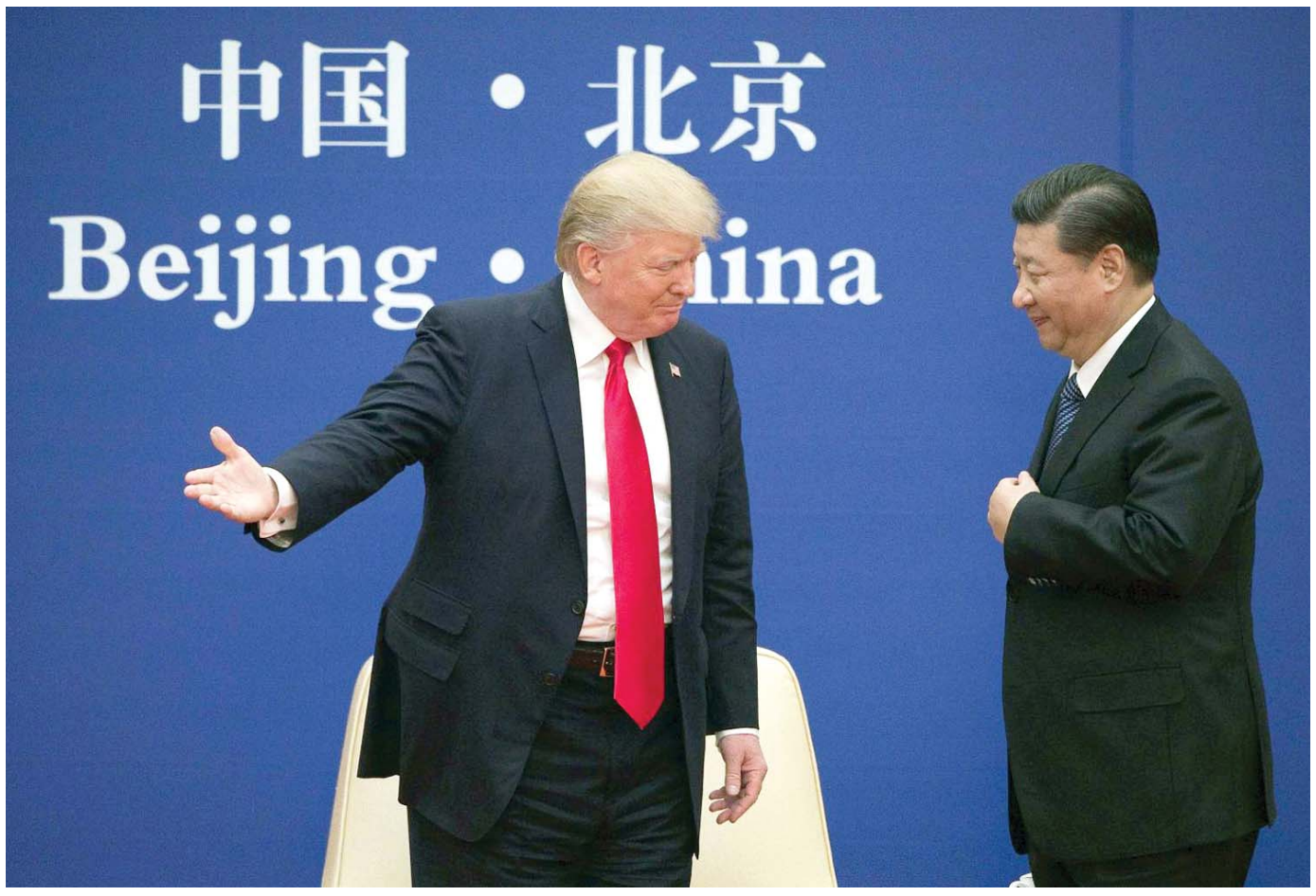

حرب جديدة

نيويورك - تعهد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الأربعاء، بتعزيز الضغوط على الصين على جبهات عدة، واصفا بكين بأنها "معادية حقا" للولايات المتحدة.

وفي أحدث هجوم لإدارة الرئيس دونالد ترامب على الصين، قال بومبيو إنه يعتزم في الأشهر المقبلة إلقاء سلسلة خطب يتناول فيها قضايا تتعلق ببكين، من العقائدية إلى التجارة وصولا إلى جهودها للتأثير داخل الولايات المتحدة.

وأضاف بومبيو أمام معهد هادسون المحافظ في نيويورك، "اليوم نحن ندرك أخيرا إلى أي درجة الحزب الشيوعي الصيني معادٍ حقا للولايات المتحدة ولقيمنا".

وجاء الرد الصيني متأخرا، إذ قالت وزارة الخارجية الصينية، الخميس، إن تصريحات وزير الخارجية الأميركي، التي استهدفت بكين والحزب الشيوعي الحاكم، تعد هجوما شرسا، وإن أي محاولة لتشويه سمعة الصين أو تعطيل نموها "محكوم عليها بالفشل".

مايك بومبيو

ندرك اليوم حقا درجة معاداة الحزب الشيوعي للولايات المتحدة

ويرى مراقبون أن تصريحات بومبيو تهدف لجس نبض بكين قبل توقيع اتفاق تجارة أولي تقول الولايات المتحدة والصين أنهما باتا على مسافة قريبة من صياغته النهائية.

ولكن يرجح هؤلاء أيضا أن يأخذ الصراع الصيني الأميركي بحديث بومبيو تحولا حقيقيا، حيث اقتصر في البداية على حرب تجارية، لكن ملامحه المستقبلية لم تتشكل بعد، غير أن هذه المشادات الكلامية قد تأخذ الصراع إلى منحى آخر.

وذهب هؤلاء إلى أن اتهام الصين بالتدخل في شؤون واشنطن يؤكد تجاوز الحرب التجارية ويصل إلى العداء الشامل، وهو ما تخشاه الأطراف الفاعلة الأخرى التي تتوجس من أن يتقلص إشعاعها في ظل تزايد نفوذ الولايات المتحدة والصين في إطار تنافسهم.

وإلى حد الآن لم يتجرأ أي طرف منهما على سحب الرسوم الجمركية التي تم فرضها في الأشهر الأخيرة.

ولم يفوت بومبيو الفرصة لانتقاد ما يجري داخل البيت الصيني، حيث تحدث عن القمع الذي تمارسه الصين في هونغ كونغ، إضافة إلى سجن مسلمي الأويغور، معتبرا أن بكين تسعى لبسط سيطرتها دوليا، في رفض ضمني لآراء خبراء أميركيين يرون أن القادة الشيوعيين براغماتيون في الأساس.

وقال "الحزب الشيوعي الصيني يقدم لشعبه وللعالم نموذجا مختلفا بالكامل للحوكمة، إنه نموذج يحكم فيه حزب لينيني، ويجب على الجميع أن يفكر ويتصرف وفق إرادة النخب الشيوعية".

وأضاف "هذا ليس مستقبلا أريده، وأيضا ليس مستقبلا يريده الشعب الصيني الذي يحب الحرية".

وخلال مأدبة عشاء حضرها هنري كيسنجر، وزير الخارجية السابق ورسول السياسة الواقعية الذي فاوض على تطبيع الولايات المتحدة للعلاقات مع الصين، قال بومبيو إن واشنطن تتساهل جدا مع الصين منذ فترة طويلة أملا في أن تُحدث بكين تحولا.

وأضاف، "كنا مترددين وفعلنا أقل بكثير مما ينبغي علينا فعله عندما هددت الصين جيرانها فيتنام والفيليبين، وطالبت بالسيادة الكاملة على بحر الصين الجنوبي".

ومع ذلك أشار بومبيو إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى المواجهة مع الصين، بل لا تزال راغبة بتشجيعها على أن تكون "أكثر تحررا".

ويأتي كلام بومبيو في أعقاب خطاب مشابه لنائب الرئيس مايك بنس الأسبوع الماضي، وسط حرب تجارية مستعرة بين بكين وواشنطن أعرب ترامب عن أمله في إيجاد حلول لها قريبا.

وردّ قنغ شوانغ المتحدث باسم الخارجية الصينية على بومبيو في إفادة يومية، إن تصريحات بومبيو تعكس كذلك الخوف والغطرسة وتكشف عن عقلية مناهضة للشيوعية.

ولكن فيما يبدو أن مخلفات الصراع الصيني الأميركي ستمتد لأوروبا في حال فشل إبرام اتفاق تجاري ينهي التصعيد الحاصل بين الطرفين، إذ يحتدم التنافس التجاري بين بكين وواشنطن بشأنها.

ويؤكد هذا التنافس حديث رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة أورسولا فون دير لاين، التي أكدت أنه قد لا يمر وقت طويل قبل أن يجد الاتحاد الأوروبي نفسه محصورا بين قوتين هائلتين هما الصين والولايات المتحدة.

وأشارت آنذاك دير لاين إلى أن في عهدتها ستكون المفوضية الأوروبية "كيانا جيوسياسيا".

ويبدو، وفقا لخبراء، أن حديث رئيسة المفوضية يشدد على ضرورة أن تنأى أوروبا بنفسها عن الصراع بين القطبين الاقتصاديين العالميين، ووضع حد لمحاولة كل منهما الهيمنة على السوق الأوروبية.

وكانت أوروبا الغربية قد اعتمدت منذ الخمسينات على الترسانة العسكرية والنووية الأميركية، وعلى الدور المسيطر للولايات المتحدة في النظام العالمي، باعتبارها شروطا أساسية للأمن والاستقرار في أوروبا، ودون الحماية الأميركية، ستشعر أوروبا بأنها عرضة للمخاطر، لاسيما لمّا يتعلق الأمر بالإرهاب والهجرة.

وفي المقابل، تعتبر أوروبا الصين عدوا، لأنها تمثل البديل السلطوي للنظام الديمقراطي الليبرالي الغربي.

وعلى مدى سنوات طويلة ظلت أوروبا تتعامل مع الصين باعتبارها سوقا ضخمة للتصدير، لكن هذا الوضع تغير الآن، بعد أن اتجهت الشركات الصينية إلى الاستحواذ على شركات التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة. وقد شعر الألمان والفرنسيين بقلق وحرج شديدين خاصة مع استمرار الحرب السيبريانية، التي استهدفت خلال الفترة الماضية شركات آيرباص.

ولكن لم تقدر فرنسا وشركاؤها الأوروبيون على توجيه الاتهامات مباشرة للصين بمحاولة اختراق بنكها المعلوماتي، خصوصا بعد ورود معلوما تؤكد محاولات بكين إنهاء تصنيع طائراتها المتوسطة الأولى "سي 919"، ومواجهتها صعوبات في الحصول على ترخيص لها.

ويثير عدم تعليق آيرباص والدول الحاضنة لها على غرار فرنسا، شكوكا بشأن خشية الأوروبيين خسارة السوق الصينية الضخمة، وكذلك تجنب حرب تجارية وإلكترونية قد تكون طويلة الأمد مع الصين.

تهديدات تركيا تدفع اليونان نحو تشديد إجراءات طلب اللجوء والهجرة

باريس – تعتزم أثينا تشديد إجراءات طلب اللجوء، حيث من المقرر أن يصوت البرلمان اليوناني على مشروع مثير للجدل بشأن اللجوء، يهدف إلى تخفيف الضغط الناجم عن التزايد السريع لأعداد طالبي اللجوء والمهاجرين .

وكان رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس قد تعهد بتغير النظام عقب أن تولى منصبه في يوليو الماضي، قائلا إن "اليونان لا تستطيع التعامل مع مسألة تقطع السبل بعشرات الآلاف في نظام غير كفء".

وتزامن بدء ولاية ميتسوتاكيس مع ارتفاع أعداد المهاجرين وإقامة خيم في جزر إيجة للنظر في طلبات اللجوء.

وفي ظل ارتفاع عدد اللاجئين، الذين يصلون إلى اليونان لأعلى مستوى منذ عامين وتباطؤ عملية النظر في طلبات اللجوء، بلغ عدد اللاجئين 35 ألف مقابل 14 ألف في أبريل، فيما يعد نحو ستة أضعاف القدرة الاستيعابية للمخيمات.

وقال ميتسوتاكيس إنه يريد تسريع عملية النظر في طلبات اللجوء، وخاصة فيما يتعلق بإعادة الذين تم رفض طلباتهم، بالتوافق مع اتفاقية الاتحاد الأوروبي-تركيا 2016.

وحذرت منظمات دولية بالإضافة إلى عدة منظمات يونانية، من أن مشروع القانون يلغي حقوق طالبي اللجوء.

وحاولت أثينا في وقت سابق إيجاد مخرج لأزمة الهجرة واللجوء من خلال بحث مساعدة مادية دولية تسهم في مقاومة موجة اللجوء التي تعاني منها.

وكانت أكبر أزمة لجوء شهدتها اليونان تعود إلى عام 2015، والتي تسببت في انتشار الفوضى في مخيمات اللاجئين. ومنذ ذلك الحين تجهد الحكومة اليونانية من أجل التغلب على الارتفاع المستمر في أعداد المهاجرين الوافدين إلى أراضيها، وتحاول بكل قوة تجنب مشاهد الفوضى التي انتشرت في 2015.

وتزداد مخاوف اليونانيين اليوم مع تهديدات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ بدء غزو القوات التركية للشمال السوري بفتح أبواب بلاده أمام اللاجئين والمهاجرين لاجتياح أوروبا، وهو ما يضع أثينا أمام ورطة حقيقية.

ودفعت خشية اليونان تلك رئيس وزرائها إلى دعوة تركيا إلى "تحمل مسؤولياتها"، على خلفية تجدد تدفق المهاجرين، وطالب بمراجعة الاتفاق المثير للجدل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لكي تتمكن أثينا من تسريع إعادة الذين ترفض طلبات لجوئهم إلى السواحل التركية.

وقال رئيس الوزراء المحافظ، في نقاش برلماني حول مسألة الهجرة، "على تركيا أن تتحمل مسؤولياتها وأن تضبط تدفق المهاجرين في بحر إيجه".

وأكد أنه يجب "ألا تعطي تركيا الانطباع أنها تستفيد من الوضع لأسباب جيوسياسية".

ويأتي هذا المشروع اليوناني في وقت قالت فيه دونجا مياتوفيتش مفوضة حقوق الإنسان بمجلس أوروبا، الخميس، إنه يتوجب على اليونان تحسين وضع المخيمات التي تأوي عشرات الآلاف من طالبي اللجوء على الفور، من خلال نقل المزيد من اللاجئين من جزر إيجة.

وأضافت عقب زيارتها ما يطلق عليه النقاط الساخنة التي يتم فيها النظر في طلبات اللجوء في جزيرتي ليسبوس وسامسو ومدينة كرونث بالبر الرئيسي، "هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الأوضاع البائسة التي يعيش فيها الآلاف من الأشخاص".

وأعربت مياتوفيتش عن صدمتها إزاء الأوضاع غير صحية التي يعاني منها المهاجرون في الجزر، ووصفت الوضع بـ"المتفجر".

> **تزداد مخاوف اليونانيين اليوم مع تهديدات تركيا منذ بدء غزو القوات التركية للشمال السوري بفتح أبوابها أمام اللاجئين**

وأوضحت أنه في أعقاب ارتفاع أعداد المهاجرين الذين يصلون الجزر، "أصبح الوضع في المخيمات المزدحمة للغاية لا يمت بصلة لمركز استقبال طالبي اللجوء"، ولكنه "أصبح صراعا من أجل البقاء".

ويتصاعد الضغط على اليونان التي أصبحت مجددا هذه السنة، وللمرة الأولى منذ 2016، بوابة العبور الرئيسية للمهاجرين واللاجئين الوافدين من السواحل التركية المجاورة إلى أوروبا.

ونجح اتفاق عام 2016 التركي الأوروبي، الذي انتقدته منظمات غير حكومية مدافعة عن حق اللجوء، في الحد من تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

وبموجب بند في هذا الاتفاق، يسمح لأثينا بأن تعيد إلى أنقرة أي مهاجر "في وضع غير قانوني يغادر من تركيا للوصول إلى الجزر اليونانية"، اعتبارا من 20 مارس 2016، شرط أن يكون لا يزال في الجزر اليونانية وإلا يكون قد نقل إلى البر اليوناني، بحسب أنقرة.

بانتظار حلول إنسانية تعرقلها السياسة

ميليشيات مسنودة أميركيا تقتل المدنيين الأفغان دون محاسبة

كابول – ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش المدافعة عن حقوق الإنسان، أن مجموعات شبه عسكرية أفغانية مدعومة من الولايات المتحدة وتنشط بلا ملاحقة، تقوم بقتل مدنيين بشكل تعسفي في هجمات ليلية، وبعمليات إخفاء قسري.

وأكدت المنظمة في تقرير، نشر الخميس، أنها قامت بتحليل 14 هجوما شنته هذه "المجموعات الضاربة" المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية "سي.آي.ايه" بين نهاية 2017 ومنتصف 2019، موضحة أنه خلال هذه الهجمات ارتكبت "انتهاكات خطير"، بعضها "يرقى إلى جرائم حرب".

وفي واحد من هذه الهجمات وقع في ولاية باكتيا في أغسطس، قام أحد عناصر هذه القوات شبه العسكرية بقتل أحد عشر رجلا في قرية واحدة، حسب المنظمة.

وتابعت "هيومن رايتس ووتش" أن "شهودا يؤكدون أنه لم يبد أي من هؤلاء الرجال مقاومة"، موضحين أن "زعيما قبليا قتل برصاصة في عينه وابن أخيه وكان في العشرين من العمر، قتل برصاصة في الفم".

وردت وكالة الاستخبارات المركزية ""سي.آي.ايه" بالاعتراض على مضمون التقرير، مشيرة إلى أن معظم ما نسب إلى القوات الأفغانية "خاطئ أو مبالغ فيه".

وأكدت الوكالة في بيان أنه "خلافا لطالبان، الولايات المتحدة متمسكة بدولة القانون. لا نسمح بنشاطات غير قانونية ولا نشارك عمدا" في هذا النوع من الجرائم.

وتنشط المجموعات شبه العسكرية المدعومة من الـ"سي.آي.ايه" في أفغانستان، منذ الحرب على الجيش السوفييتي في ثمانينات القرن الماضي.

وقالت المنظمة في تقريرها إنه في العديد من الحالات، رافقت الهجمات، التي تقع بشكل عام في مناطق تحت سيطرة حركة طالبان، ضربات جوية قتلت مدنيين "بشكل عشوائي ودون تكافؤ في القوة".

وعبرت معدّة التقرير ومديرة المنظمة غير الحكومية في آسيا باتريسيا غوسمان، عن أسفها لأن "وكالة الاستخبارات المركزية وعبر تكثيف عملياتها ضد طالبان، سمحت للقوات الأفغانية بارتكاب فظائع، بما في ذلك إعدامات خارج إطار القضاء وعمليات إخفاء قسري".

وتفيد إحصاءات كشفها حلف شمال الأطلسي هذا الأسبوع، أن الولايات المتحدة شنت أكثر من 1100 ضربة جوية وبرية في أفغانستان في سبتمبر، ما يمثل زيادة مهمة بالمقارنة مع الأشهر السابقة.

وأجرت واشنطن مفاوضات استمرت عاما مع حركة طالبان لسحب قواتها من أفغانستان مقابل ضمانات أمنية، لكن الرئيس دونالد ترامب أوقف المفاوضات فجأة في سبتمبر.

وذكرت الأمم المتحدة أن أفغانستان شهدت بين يوليو وسبتمبر أسوأ فصل في عدد القتلى المدنيين منذ عقد.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بلغ عدد القتلى المدنيين أكثر من 2500 شخص.